دراسة تحليلية لتسويق بعض أصناف التمور في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية

ممتاز ناجى محمد السباعى ٢٠١، هشام أحمد السليمان ا

أقسم الأعمال الزراعية وعلوم المستهلك، كلية العلوم الزراعية والأغذية، جامعة الملك فيصل، الأحساء، السعودية. تقسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، شبرا الخيمة، القاهرة، مصر.

الملخص

يواجه تسويق التمور في المملكة العربية السعودية العديد من المشكلات والعقبات التي انعكست سلباً على كفاءة أسواق التمور المحلية. لا استهدف البحث بصفه أساسية تقدير الكفاءة التسويقية للتمور، وتقدير أهم العوامل المؤثرة على الهامش التسويقي لأهم أصناف التمور في المنطقة الشرقية وهي الخلاص والشيشي والرزيز. واعتمد البحث على بيانات أولية لعينة بلغ قوامها ١٠٠ مزارع، و٥٠ تاجر تم اختيارها عشوائياً من مزارعي وتجار التمور بالأحساء والدمام بالمنطقة الشرقية. وأوضحت نتائج الدراسة أنه يتم تسويق التمور على مرحلتين، مرحلة التمر الرطب، ومرحلة التمر الجاف بنسبه ٥%، ٩٠% من حجم الثمار على الأشجار على الترتيب. ويتم تسويق التمر الرطب محلياً إلى تجار الجملة غالباً، أما التمر الجاف فيتم تسويقه محلياً بأسلوبين، أولهما دون إجراء أي خدمات تسويقية لتجار الجملة بالمزرعة، أو ألتجزئة وهو الأكثر شيوعاً، وثانيهما بعد إجراء الخدمات التسويقية من فرز وتدريج وتعبئة بواسطة مصانع خاصة ليتم تسويقه إلى تجار الجملة أو التجزئة. وبتوزيع ريال المستهلك على العاملين في المسلك التسويقي للتمور بعينة الدراسة تبين انخفاض نصيب المزارع من سعر التجزئة لأدنى مستوى له للزريز ٢٠٨٤%، ويرتفع لأعلى مستوى للخلاص ٢٨٤٪. مما يعكس سيطرة القائمين على تسويق التمور وانخفاض نصيب المزارع من سعر التجزئة.

وأوضحت النتائج انخفاض الكفاءة التسويقية (السعرية) لأصناف التمور بعينة الدراسة، حيث بلغت أعلاها للخلاص (٥٧%) على مستوى المزارع وذلك لكونه من الأصناف الممتازة التي يزداد الطلب عليها ويتم بيعه في الأسواق المختلفة من خلال صفقات واتفاقيات ما بين المزارعين والموزعين. وبدراسة أهم العوامل المؤثرة على الهامش التسويقي لأصناف التمور تبين أن التكاليف التسويقية ذات تأثير معنوي على الهامش التسويقي لتمور الخلاص، وأن سعر الجملة ذو تأثير معنوي لتمور الشيشي وذلك على مستوى الجملة، أما على مستوى التجزئة فيتأثر الهامش التسويقي بكل من التكاليف التسويقية والكمية المباعة وسعر التجزئة. كما أوضحت النتائج أن المشكلات الفنية هي المرتبة الأعلى تأثيراً في تسويق التمور بمتوسط بلغ نحو ٢٠١١%، تأيها المشكلات الهيكلية بمتوسط قدر بنحو ٢٠١٤%، وجاءت في المرتبة الأخيرة المشكلات السلوكية بمتوسط قدر م.٣٠٠%.

الكلمات المفتاحية: الكفاءة النسبية، الهامش التسويقي، الخدمات التسويقية، تحليل مغلف البيانات، التكاليف التسويقية.

المقدمه

يحظى قطاع التمور في المملكة العربية السعودية بسمعة واعتراف عالميين بوصفه واحداً من القطاعات الاقتصادية الأكثر تنافسية محلياً وعالمياً، إلا أن تسويق التمور في المملكة لم يواكب هذا الوضع المتميز للقطاع، حيث يواجه العديد من المشكلات والعقبات التي انعكست سلباً على كفاءة أسواق التمور المحلية. وتحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الثانية في إنتاج التمور عالمياً حيث بلغ إنتاجها حوالي ١,١ مليون طن عام عالمياً حيث بلغ إنتاجها حوالي ١,١ مليون طن عام ١٠٠١ ميمثل نحو ١,١٨ من الإنتاج العالمي والبالغ

حوالي ٩,٣ مليون طن في نفس العام، وربما يُعزى ذلك لما تمتاز به المملكة من ميزة نسبية في زراعة النخيل وإنتاج التمور بسبب توافر الظروف المناخية والطبيعية والبيئية المناسبة لزراعته (FAO, 2016)، حيث حققت المملكة اكتفاءاً ذاتياً من التمور خلال السنوات الماضية، إذ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي منها نحو ١١٠% خلال عام ١٠٤٤م، كما أنها تساهم بشكل كبير في الصادرات الزراعية وتوفر العديد من فرص العمل في مجالات الإنتاج والتسويق والتصنيع والتصدير. ويوجد بالمملكة أكثر من ٤٠٠ صنف من التمور إلا أن الأصناف

التجارية ذات الأهمية الاقتصادية يتراوح عددها ما بين ٥٠ – ٦٠ صنف، وتشتهر كل منطقة من مناطق المملكة بزراعة بعض الأصناف واكتسب مزارعوها خبرات تراكمية كبيرة نظراً للاعتياد على زراعتها، وتمتد فترة الإنتاج للتمور حوالي ٣ – ٤ شهور تبدأ من شهر سبتمبر لكون بعض تلك الأصناف مبكرة أو عادية أو متأخرة النضج.

وتحتل المنطقة الشرقية المركز الثالث على مستوى المملكة في إنتاج التمور بعد الرياض والقصيم، حيث يُقدر إنتاجها من التمور بحوالي ١٦٢,٥ ألف طن كمتوسط للفترة (٢٠١٦-٢٠١٣) يمثل نحو ١٥,٥% من إجمالي إنتاج المملكة من التمور والبالغ حوالي المرقية العديد من أصناف التمور من أبرزها وأكثرها انتشاراً أصناف الخلاص والشيشي والرزيز، وتتمركز معظم مصانع إنتاج التمور بالمنطقة في الأحساء حيث تركز على عملية التعبئة والتغليف (الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد السابع والعشرين، ٢٠١٤م).

مشكلة البحث

سعت المملكة العربية السعودية خلال العقود الماضية جاهدة للعمل على زيادة الإنتاج والإنتاجية من التمور وذلك من خلال برامجها للتنمية الزراعية والتي تضمنت برامج الدعم الحكومية المختلفة، إلا أنه تلاحظ أن أغلب عمليات التسويق التي تُجرى عليها نتم بطريقة عشوائية يديرها أفراد سواء سماسرة أو مزارعين يكون هدفهم الأساسي الحصول على أقصى ربح دون أداء خدمات تسويقية مناسبة تساعد على تسويق المُنتج بشكل كفء. وقد أدى ذلك إلى تدني نصيب المزارع من سعر المستهلك النهائي، وأصبح الفرق كبيراً لدرجة أنه يصل في بعض الأحيان لبعض الأصناف إلى أكثر من ضعف السعر المزرعي، كما لا تتوافر معلومات كافية عن التكاليف التسويقية والمشكلات المتعلقة بتسويق التمور خلال المراحل المختلفة حتى وصولها للمستهلك النهائي. وأمر هذا شأنه وتلك هي طبيعته إنما يؤثر

سلباً على اهتمام المزارع بهذا المحصول الحيوي ومن ثم يمكن أن ينعكس مستقبلاً على الوضع الإنتاجي للتمور بالمملكة.

هدف البحث:

استهدف البحث بصفه أساسية دراسة الجوانب التسويقية لبعض أصناف التمور في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- دراسة الوضع الراهن للتمور والتعرف على الأهمية النسبية للمساحة والإنتاج بمختلف مناطق المملكة.
- التعرف على جهات بيع التمور وأسلوب البيع بعينة الدراسة الميدانية من المزارعين.
- ٣. دراسة الخدمات التسويقية والمسلك التسويقي
 للتمور بعينة الدراسة الميدانية.
- التعرف على المستويات السعرية المختلفة لحساب الهوامش التسويقية وتوزيع ريال المستهلك على العاملين بالمسلك التسويقي للتمور.
- تقدير الكفاءة التسويقية لتجار التمور بعينة الدراسة الميدانية باستخدام تحليل مغلف البيانات
 (Data Envelopment Analysis)
- تقدير وتحليل العلاقة بين الهامش التسويقي وأهم العوامل المؤثرة عليه على مستوى الجملة والتجزئة.
- ٧. التعرف على أهم المشكلات التي تواجه تسويق التمور، ومقترحات حلها من وجهة نظر تجار التمور بعينة الدراسة الميدانية، الأمر الذي يمكن أن يساعد عند وضع الخطط والقرارات التسويقية التي تستهدف تحسين الأوضاع التسويقية للتمور.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

اعتمد البحث على أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي للمقاييس المختلفة للكفاءة التسويقية مستخدماً المتوسطات الحسابية والنسب المئوية، والكمي كأسلوب تحليل الانحدار البسيط Simple Regression والمتعدد

البحث على قياس الكفاءة التسويقية لأصناف التمور البحث على قياس الكفاءة التسويقية لأصناف التمور موضع الدراسة بأسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) وهو نموذج برمجة رياضي غير بارامتري (Parametric وهو نموذج برمجة الكفاءة الحدودي يتحدد من خلال طريقة لإنشاء منحنى الكفاءة الحدودي يتحدد من خلال المشاهدات المتطرفة والذي يطوق جميع المشاهدات، إضافة إلى أن هذا النموذج يقوم بحساب مؤشر الكفاءة لكل مشاهدة نسبة إلى المشاهدات المعنوية الأخرى. كما اعتمد البحث على اختبارات المعنوية النهامش التسويقي.

ولتحقيق أهداف البحث فقد اعتمد بصفة أساسية على بيانات أولية لعينة ميدانية تم اختيارها عشوائياً من تجار ومزارعى التمور بالأحساء والدمام بالمنطقة الشرقية، والتي تم جمعها من خلال استبانتين أعدتا خصيصاً لهذا الغرض وتضمنتا البيانات اللازمة لإجراء الدراسة، وذلك على مستوى كل من المزارع وتجار الجملة والتجزئة بهدف الحصول على المعلومات والخدمات التسويقية والمشاكل التسويقية المصاحبة لعمليات البيع وتقديرات التكلفة الخاصة بها. وتم اختيار ثلاثة أصناف من التمور الأكثر انتشاراً بأسواق التمور بالمنطقة الشرقية وتضم أصناف الخلاص والشيشي والرزيز. ونظراً للتقارب الكبير للعمليات التسويقية على اختلاف أصناف التمور فقد تم تحديد ١٠٠ مزرعة تم اختيارها عشوائياً تمثل منطقتي الدراسة. أما بالنسبة لسوقى الجملة والتجزئة فقد تم جمع ٥٠ استمارة بسوقى الأحساء والدمام للمنطقة الشرقية وذلك للموسم الزراعي ٢٠١٧/ ٢٠١٨. كما اعتمدت الدراسة أيضاً على البيانات الثانوية اللازمة لها من إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء بوزارة البيئة والمياه والزراعة، ومنظمة الأغذية والزراعة العالمية FAO، وزارة الاقتصاد والتخطيط، شبكة المعلومات الدولية الخ، والدراسات والبحوث ذات الصلة بموضوع الدراسة.

النتائج البحثية ومناقشتها

تطور الإنتاج المحلي والواردات والصادرات والفاقد والمتاح للاستهلاك ومتوسط نصيب الفرد من التمور:

تشير بيانات الجدول (١) إلى تزايد الإنتاج المحلى من التمور بالمملكة العربية السعودية حيث تراوح بين حدین أدنی بلغ حوالی ۷۳٤٫۸ ألف طن عام ۲۰۰۰، وأقصى بلغ حوالي ١,١٢ مليون طن عام ٢٠١٥، بمتوسط بلغ حوالى ٩٦٦,٦ ألف طن خلال الفترة (۲۰۱۰-۲۰۰۰). وبدراسة الاتجاه الزمنى للإنتاج المحلى من التمور أشارت نتائج التقدير الإحصائي بالجدول (٢) إلى أن الإنتاج المحلي من التمور يتزايد سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً عند مستوى ٠,٠١ بلغ حوالي ٢١,١ ألف طن وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٢,٢%. وتستورد المملكة العربية السعودية كميات قليلة من التمور تأتى إليها غالباً من بعض الدول العربية مثل سلطنة عُمان وتونس والجزائر، وفي هذا السياق أشارت بيانات الجدول ذاته إلى تزايد واردات المملكة من التمور حيث تراوحت بين حدين أدنى بلغ حوالى ٠,١ ألف طن عام ٢٠٠٠، وأقصى بلغ حوالي ٤,٨ ألف طن عام ٢٠١٥، بمتوسط بلغ حوالي ٢,٦ ألف طن خلال الفترة (۲۰۰۰–۲۰۱۵).

وبدراسة الاتجاه الزمني للواردات من التمور أشارت نتائج التقدير الإحصائي بالجدول (٢) إلى أن واردات المملكة من التمور تتزايد سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً عند مستوى ١٠,٠٠ بلغ حوالي ١٣٠٠ ألف طن وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ١١,٥٠ أله.

كما أشارت بيانات الجدول (١) إلى تزايد صادرات المملكة من التمور حيث تراوحت بين حدين أدنى بلغ حوالي ٢٨,٢ ألف طن عام ٢٠٠٠، وأقصى بلغ حوالي ٨٤,٥ ألف طن عام ٢٠١٥، بمتوسط بلغ حوالي ٤,٥٥ ألف طن خلال الفترة (٢٠١٠–٢٠١٥). وبدراسة الاتجاه الزمني لصادرات المملكة من التمور أشارت نتائج التقيير الإحصائي بالجدول (٢) إلى أنها

نتزاید سنویاً بمقدار معنوی إحصائیاً عند مستوی ۰,۰۱ بلغ حوالي ٣,٨٨ ألف طن وبمعدل نمو سنوى بلغ نحو ٠,٧%. كما أشارت بيانات الجدول ذاته إلى تزايد الفاقد من التمور حيث تراوحت بين حدين أدنى بلغ حوالى ٧,٤ ألف طن عام ٢٠٠٠، وأقصى بلغ حوالي ١١,٥ طن وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٢,٣%. ألف طن عام ٢٠١٥، بمتوسط بلغ حوالي ٩,٨ ألف طن

خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥). وبدراسة الاتجاه الزمني للفاقد من التمور أشارت نتائج التقدير الإحصائي بالجدول (٢) إلى أنها نتزايد سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً عند مستوى ٠,٠١ بلغ حوالي ٠,٢٢٧ ألف

جدول ١: تطور الإنتاج المحلى والواردات والصادرات والفاقد والمتاح للاستهلاك ومتوسط نصيب الفرد من التمور في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٠–٢٠١٥). (الكمية: بالألف لطن)

متوسط نصيب الفرد بالكجم	عدد السكان بالمليون نسمة	المتاح للاستهلاك	الفاقد	الصادرات	الواردات	الإنتاج المحلي	السنوات
Ψ£,V	7.,10	٦٩٩,٤	٧,٤	۲۸,۲	٠,١	٧٣٤,٨	۲
٣٧,٣	۲۰,۸۹	٧٧٧,٩	۸,۲	٣١,٩	٠,١	117,9	۲١
٣٦,١	۲۱,۸۳	۷۸۸,۱	۸,٣	٣٣,٩	٠,٧	179,0	77
٣٦,٩	77,10	۸٤٢,٣	۸,۸	٣٤,٩	۲,٠	٨٨٤,١	۲۳
٣٧,٢	۲۳,۸٤	۸۸۷,۲	٩,٤	٤٧,٥	۲,۸	9 £ 1,7	۲٠٠٤
٣٧,٠	75,79	917,0	٩,٧	01,.	۲,۸	94.,0	۲۰۰۰
٣٦,٥	۲0,۳V	970, £	٩,٨	٤٤,١	۲,۳	9 / / / •	۲٦
٣٥,٥	۲٦,٠٨	970,0	٩,٨	٤٨,٨	١,٦	9,7,0	۲٧
٣٤,٦	۲٦,٧ ٤	977,0	٩,٩	٥٠,٩	٠,٩	٩٨٦,٤	۲٠٠٨
٣٤,١	۲۷,٤١	980,0	٩,٩	٤٧,١	٠,٩	991,7	۲9
۳۲,٥	۲۸,۰۹	911,7	1.,0	٧٣,٤	٤,١	991,0	۲.1.
٣٢,١	۲۸,۷۹	972,0	١٠,٦	٧٧,٨	٤,٧	۱۰۰۸,۱	7.11
٣٢,٢	79,0.	901,8	1.,0	٧٣,٤	٤,١	1.77,1	7.17
٣٣,٥	٣٠,٢٠	1.11,5	۱۰,۷	٧٧,٨	٤,٧	1.90,7	7.18
٣٣,٠	٣٠,٨٩	۱۰۱۸,۳	11,7	٨٠,٦	٤,٥	11.0,7	7.15
٣٢,٥	۳۱,٦٠	1.77,0	11,0	٨٤,٥	٤,٨	1117,7	*7.10
~£, V	۲٦,۲	9 • £,1	٩,٨	00,5	۲,٦	977,7	المتوسط

^{(*):} قيم تقديرية.

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات وكالة الوزارة لشؤون الأبحاث والتنمية الزراعية، إدارة الدراسات الاقتـصادية والاحـصاء، الكتــاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد السابع والعشرون، ٢٠١٤م.

جدول ٢: نتائج الاتجاه الزمني للإنتاج المحلي والواردات والصادرات والفاقد والمتاح للاستهلاك ومتوسط نصيب الفرد سنويا من التمور بالمملكة خلال الفترة (٢٠٠٠–٢٠١٥). (الكمية: بالألف طن)

معدل النمو %	F _C	R ²	T _C	β	α	المتوسط	المتغير التابع
۲,۲	۱۲۳,۱	٠,٩٠	**(11,1)	۲۱,۱	٧٨٧,١	977,7	الانتاج (بالألف طن)
11,0	٣٠,٥	٠,٦٩	**(0,0)	٠,٣٠	٠,٠١-	۲,٦	الواردات (بالألف طن)
٧,٠	۱۳۸, ٤	٠,٩١	**(\\)	٣,٨٨	۲۲,٤	00,5	الصادرات (بالألف طن)
۲,۳	170,5	٠,٩٢	**(\ \ \ \ , 9)	٠,٢٢٧	٧,٨٣	٩,٨	الفاقد (بالألف طن)
١,٩	٧٧,٣	٠,٨٥	**(\\\)	۱۷,۳۱	Y07,9	9 • £,1	المتاح للاستهلاك (بالألف طن)
۲,۹	7985,7	٠,٩٩	**(0٤,7)	٠,٧٥	19,1	77,7	عدد السكان (مليون نسمة)
- ۱,.	۲۸,۲	٠,٦٧	**(0,5)	٠,٣٣	۳٧,٥	٣٤,٧	متوسط نصيب الفرد (كجم/سنة)

حيث (**): تشير إلى معنوية معامل الانحدار عند مستوى ٠,٠١.

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجدول (١) بالبحث.

ولحساب المتاح للاستهلاك من التمور فقد تم الاعتماد على تقدير الاستهلاك الظاهري والذي يتم حسابه بإضافة الواردات إلى الإنتاج المحلى وطرح كل من الصادرات والفاقد من المجموع. وتشير بيانات الجدول (١) إلى تزايد المتاح للاستهلاك من التمور خلال فترة الدراسة، حيث تراوح بين حدين أدنى بلغ حوالي ٦٩٩,٤ ألف طن عام ٢٠٠٠، وأقصى بلغ حوالي ١٠٢٧,٥ ألف طن عام ٢٠١٥، بمتوسط بلغ حوالي ٩٠٤,١ ألف طن خلال الفترة (٢٠٠٠–٢٠١٥). وبدراسة الاتجاه الزمني للمتاح للاستهلاك من التمور أشارت نتائج التقدير الإحصائي بالجدول (٢) إلى أنه يتزايد سنوياً بمقدار معنوى إحصائياً عند مستوى ٠,٠١ بلغ حوالي ١٧,٣ ألف طن وبمعدل نمو سنوى بلغ نحو 1,9%. كما أوضحت بيانات الجدول (٢) أن عدد سكان المملكة يتجه نحو الزيادة بمقدار سنوى معنوى إحصائياً بلغ حوالي ٠,٧٥ مليون نسمة، وبمعدل نمو سنوي قُدر بنحو ٢,٩%. هذا وقد أشارت بيانات الجدول (١) أن متوسط استهلاك الفرد من التمور بالمملكة تراوح بين حدين أدنى بلغ حوالي ٣٢,١ كجم للفرد عام ٢٠١١، وحد أقصى بلغ حوالى ٣٧,٣ عام ٢٠٠١، وبمتوسط بلغ حوالي ٣٤,٧ كجم للفرد في السنة خلال فترة الدراسة المشار إليها. وبدراسة الاتجاه الزمني لمتوسط نصيب الفرد من التمور خلال الفترة (۲۰۰۰–۲۰۱۵) أشارت نتائج التقدير الإحصائي بالجدول (٢) إلى أن متوسط نصيب الفرد من التمور يتناقص سنويا بمعدل معنوي إحصائياً بلغ حوالي ٠,٣٣ كجم. وربما يُعزى تناقص متوسط نصيب الفرد من التمور إلى زيادة عدد السكان بمعدل نمو سنوي يفوق معدل النمو السنوي للمتاح للاستهلاك من جهة، وحدوث تحول في الأنماط الاستهلاكية للمستهلك السعودي من جهة أخرى، حيث أنه مع زيادة مستويات الدخول وتوافر البدائل بدأ المستهلك السعودي ينوع استهلاكه من الفواكه الأخرى مثل التفاح والموز والبرتقال وغيرها على حساب استهلاك التمور. فضلاً عن عدم مراعاة مصانع التمور

لمتطلبات ورغبات المستهلك من حيث حجم ونوع العبوة وطريقة التغليف. والجدير بالذكر أن التقدم في تكنولوجيا حفظ الأغذية أدى إلى توافر الكثير من السلع البديلة على مدار العام.

الأهمية النسبية لمساحة وإنتاج التمور بالمملكة العربية السعودية:

تختلف الأهمية النسبية لمساحة وإنتاج التمور وفقا لطبيعة ونوعية الأراضى بكل منطقة وتوافر الإمكانيات الإنتاجية والتسويقية للمزارعين. ويبين الجدول (٣) أن المساحة المزروعة بالمملكة لمتوسط الفترة (٢٠١١-٢٠١٣) بلغت حوالي ١٥٦,٦ ألف هكتار، تنتج حوالي ١٠٤٤,٨ ألف طن من التمور خلال نفس الفترة. وباستعراض الأهمية النسبية للمناطق المختلفة بالمملكة في زراعة النخيل وإنتاج التمور تبين أن إماراتي الرياض والقصيم ويمثلا المنطقة الوسطى من أكبر مناطق المملكة لزراعة أشجار النخيل، حيث يُزرع بها كمتوسط خلال فترة الدراسة حوالي ٤٢,٢ ألف هكتار، ٣٩,٠ ألف هكتار على الترتيب، يمثلا نحو ٢٧ %، ٢٥% من متوسط المساحة المزروعة من أشجار النخيل بالمملكة خلال فترة الدراسة. ويليها إمارات المدينة المنورة وحائل والشرقية بمتوسط مساحة بلغت حوالي ١٤,٩٥، ١٧,٠٥، ١٨,٣٦ ألف هكتار بأهمية نسبية تمثل نحو ۱۱٬۷۲%، ۱۰٬۸۹%، ٥٥،٩% من متوسط المساحة المزروعة بالمملكة. ويبين الجدول الأهمية النسبية لباقي إمارات المملكة في زراعة أشجار النخيل وترتيبها وفقاً للمساحة المزروعة بالنخيل. وفيما يتعلق بإنتاج المملكة من التمور فإن إماراتي الرياض والقصيم يشكلا أيضا أكبر مناطق إنتاج التمور بمتوسط إنتاج خلال الفترة (۲۰۱۱-۲۰۱۳) بلغ حوالي ۳۰۳، ۲۰۷,۸ ألف طن على الترتيب، يمثلا نحو ٢٩%، ١٩,٩ من متوسط إجمالي إنتاج التمور بالمملكة والمقدر بنحو ١٠٤٤,٨ ألف طن. ويليهما إمارات الشرقية والمدينة المنورة وحائل بمتوسط إنتاج بلغ حوالي ١٦٢,٥، ١٣٣,٠ ، ٩٦,٢ ألف طن،

جدول ٣: الاهمية النسبية لأهم المحافظات وفقاً للمساحة المزروعة بالنخيل والإنتاج من التمور في المملكة العربية السعودية كمتوسط خلال الفترة (٢٠١١-٣٠١). (المساحة: بالهكتار، الإنتاج: بالطن)

الترتيب	%	متوسط الإنتاج	الترتيب	%	متوسط المساحة	المنطقة
١	۲۹,۰۰	٣.٢٩٦٥	١	۲ ٦,٩٧	£7737	الرياض
٧	٣,٦٤	٣٨٠١٥	٦	0,11	۸٧	مكة المكرمة
٤	۱۲,۷۳	18497.	٣	11,77	1150	المدينة المنورة
۲	19,19	Y. V V 7 9	۲	7 £,9 ٣	٣٩.٣٢	القصيم
٣	10,00	177578	٥	9,00	1 2 9 2 9	الشرقية
٩	۲,۰۲	71.07	٨	۲,۸۰	٤٣٨٥	عسير
٨	۲,۲٥	77575	٩	۲,٤٠	٣ ٧٦٦	تبوك
٥	٩,٢٠	<u> </u>	٤	۱۰,۸۹	14.54	حائل
١٢	٠,٠٤	٣ ٦٩	١٣	٠,٠٦	٩ ٤	الحدود الشمالية
١٣	٠,٠٥	01.	17	٠,١١	١٦٦	<u>جاز ان</u>
١.	١,٢٨	١٣٣٧٤	١.	١,٨٥	7/197	نجران
11	٠,٣٦	* <17	11	٠,٣٩	٦١١	الباحة
٦	٤,٠١	٤١٨٨١	٧	٣,٢٢	0,50	الجوف
_	1 ,	1.5577	-	1 ,	107091	إجمالي المملكة

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات وكالة الوزارة لشؤون الأبحاث والتنمية الزراعية، إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد السابع والعشرون، ٢٠١٤م

بأهمية نسبية تمثل نحو ١٥,٥٥٥%، ١٢,٧٣%، ٩,٢٠% على الترتيب من متوسط الإنتاج للمملكة والبالغ حوالي ١٠٤٤٨ ألف طن خلال فترة الدراسة. ومن الملاحظ احتفاظ المنطقة الوسطى بأهميتها في الترتيب للإنتاج وفقاً للمساحة المزروعة بها، بينما تقدمت المنطقة الشرقية لتسبق إماراتي المدينة المنورة وحائل. الأمر الذي يشير إلى زيادة إنتاجية الهكتار من النخيل في المنطقة الشرقية ومن ثم تميزها عن غيرها في إنتاج التمور. ويبين الجدول(٣) الأهمية النسبية لباقي إمارات المملكة في إنتاج التمور خلال الفترة المشار إليها.

٣. جهات بيع التمور وأسلوب البيع من وجهة نظر المزارعين بعينة الدراسة:

تختلف الأهمية النسبية للجهة التي يبيع المزارعين اليها التمور وفقاً لطبيعة وظروف كل مزارع ومدى توافر الإمكانيات الإنتاجية والتسويقية لديه. ويبين الجدول (٤) أن حوالي ٤٠٠% من أفراد العينة البحثية تبيع التمور بسوق الجملة، وتعتبر هذه النسبة كبيرة

نسبیا، فی حین أن ۳۰% منهم یبیعون تمورهم فی المصنع الحكومي التابع للمؤسسة العامة للري، ونحو ١٠% فقط يبيعون للمصانع الأهلية، الأمر الذي يشير إلى ضعف العلاقة بين كثير من المزار عين والمصانع، وتتوزع النسبة المتبقية على السماسرة وتجار الجملة وتجار التجزئة وغيرها. أما عن أسلوب البيع فتشير بيانات نفس الجدول إلى أن نحو ٩٢% من أفراد العينة يبيعون تمورهم بالوزن، مما يدل على اهتمام المزارع بالمنتج لزيادة العائد لديه من زراعة التمور، حيث أن بيع التمور على رؤوس الأشجار لا يُمكن المزارع من معرفة حجم الإنتاج الحقيقي لمزرعته. كما أوضحت النتائج أن جميع المزارعين الذين يقومون بتخزين التمور بعد جنيها وقبل بيعها يقومون بتخزينها في نفس المزرعة، الأمر الذي يتطلب من المزارع الاهتمام بتوفر متطلبات التخزين بحيث لا تتعرض التمور للإصابات الحشرية، ومن ثم تقل جودتها مما يؤثر سلباً على سعر ها.

الدراسة من المزارعين	البيع بعينة	إليها وأسلوب	ع المزارع التمور	جدول ٤: الجهات التي يبي
	* * *	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	JJ — LJJ - L	**** G - 0 - 0 - 0 - 0 - 0 - 0 - 0 - 0 - 0 -

	ب بيع التمور	أسلور	ر إليها	ع المزارع التمو	الجهات التي يبي
النسبة %	العدد	أسلوب البيع	النسبة %	العدد	الجهة
97	9 7	بالوزن	٣.	٣.	المصنع الحكومي
٨	Λ	على رأس الشجرة	١.	١.	المصانع الأهلية
_	_	-	٨	٨	سمسار
_	-	-	٦	٦	تاجر جملة
_	_	_	٤٠	٤٠	سوق الجملة
_	_	_	٤	٤	سوق التجزئة
_	_	-	۲	۲	أخرى
1	١	_	١	1	جملة العينة

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات عينة الدراسة من المزارعين للموسم الزراعي ٢٠١٨/٢٠١٧م.

الخدمات التسويقية والمسلك التسويقي للتمور بعينة الدراسة الميدانية:

يُقصد بالخدمات التسويقية مجموعة الوظائف أو الخدمات التي تُجرى على السلعة لتدفقها أو انسيابها من المزرعة حتى وصولها للمستهلك النهائي مستوفاة شروط الشكل والزمان والمكان والسعر، وتتضمن القنوات التسويقية أنشطة البيع بالجملة والبيع بالتجزئة والتصدير، وتبدأ العملية التسويقية للتمور بعد اكتمال نضجها على أشجار النخيل، حيث يقوم المزارع بتسويق تموره على إحدى مرحلتين هما مرحلة التمر الرطب (الطازج) أو البسر، ومرحلة التمر الجاف. وتبدأ مرحلة التمر الرطب أو البسر في الأيام الأولى من نضج المحصول بعد تحول لون الثمار من الأخضر إلى الأصفر أو الأحمر، وعادة ما يكون ذلك في بداية شهر يوليو من كل عام. حيث يتم جمع جزء من التمر الرطب الطازج في صناديق كرتونية خاصة، عادة ما يكون زنة الصندوق كيلو جرام واحد، لتباع في المزرعة لتجار الجملة أو ينقلها المزارع لبيعها في أسواق الجملة لبيعها إلى تجار التجزئة. وعادة ما تكون الأسعار مرتفعة في بداية الموسم، ثم تبدأ في الانخفاض بشكل تدريجي لتعاود الارتفاع مرة أخرى في نهاية الموسم (الموسمية). وتشكل نسبة الكمية المقطوفة خلال تلك المرحلة حوالي ٥% من حجم التمر على الأشجار، وذلك لأن الثمار عادة ما تكون طازجة وقابلة للتلف بشكل سريع ولا تتحمل التخزين لفترة طويلة. وفي

السنوات الأخيرة ومع التقدم في تكنولوجيا حفظ الأغذية لجأ بعض التجار إلى استخدام التثليج العالى لكمية من هذه الثمار للاحتفاظ بها لفترة أطول وبيعها في فترات تالية. وهذه المرحلة قصيرة المدة لكل صنف ولا تتجاوز أسابيع، إلا أنه نظراً لتعدد الأصناف وتتوعها حيث يوجد منها المبكر النضج والمتأخر فتستغرق تلك الفترة قرابة الثلاثة أشهر. وفيما يتعلق بمرحلة التمور الجافة: فتتم بترك المزارع للتمور على أشجارها بعد تلونها لفترة لا تقل عن شهرين، تتحول الثمار خلالها إلى اللون البني الغامق وهو لون الثمار الجافة. وعادة ما يقوم المزارع بتحسس الثمار ليتعرف على مدى ودرجة استواء (جفاف) التمور لكي يتم جنيها من على الأشجار، ليتم تسويقها بعد ذلك مباشرة دفعة واحدة أو على دفعات حيث يتم تخزينها لبيعها لاحقاً حيث تتحمل الثمار الجافة التخزين لفترة طويلة، وفي هذه الحالة يقوم المزارع بتبخير التمور بعد جنيها للحفاظ عليها من الحشرات التي يمكن أن تصيبها بعد الجني. ويتم جمع التمر الجاف في عبوات مصنعة من سعف النخيل تسمى مراحل زنة كل منها ٦٠ كيلو جرام، ويباع التمر بوحدات وزنية يطلق عليها المن تضم أربعة مراحل وبواقع ٢٤٠ كيلو جرام. وتتجه التمور الجافة في إحدى اتجاهبين، أولهما السوق المحلى ويضم نحو ٩٥ % من الإنتاج، وثانيهما السوق الخارجي ويمثل النسبة الباقية لأصناف معينة من التمور.

ويتم تسويق التمور الجافة محلياً بشكلين، أولهما بيع المُنتج كما هو دون إجراء أي خدمات تسويقية من قبل المزارع لتجار متخصصين في تسويق التمور، أو بإرسالها إلى أسواق الجملة وهى الحالة الأكثر انتشاراً بين المزارعين. ويقوم تجار الجملة عادة بإجراء الخدمات التسويقية المختلفة من فرز وتدريج وتنظيف وتعبئة في عبوات مختلفة للاستهلاك المحلي أو التصنيع أو التصدير للخارج، ويتراوح وزن العبوة من ١ – ٥ كيلو جرام وذلك حسب نوعية وجودة التمور فتقل حجم العبوة للأصناف الممتازة عادة، وتزداد للأصناف الأقل جودة. وفي بعض الأحيان يتم إضافة السمسم أو خلافه للتمور بهدف تحسين الطعم والنكهة الخاصة للتمور.

أما الشكل الثاني التسويق المحلي فيتم بقيام المزارع بإرسال التمور المجمعة إلى المصانع لإتمام إجراء الخدمات التسويقية المختلفة كما سبق شرحه وإعادتها مرة أخرى لتسويقها وبيعها بأسواق الجملة أو التجزئة، وهذه الحالة أقل انتشاراً وتتم للمزارعين القادرين على تحمل قيمة تلك الخدمات التي تقوم بها المصانع. أما بالنسبة للجزء البسيط من التمور المتجه للأسواق الخارجية، فيتم أيضاً بشكلين أولهما يتجه لمصانع التعبئة الحكومية – وفقاً لتعاقدات مسبقة – لاعداده وتجهيزه ليتم تصدير جزء منه إلى الدول المستفيدة من عون هيئة الأمم المتحدة وتمثل ثلث الكمية المعدة، أما باقي الكمية فتتجه إلى الجمعيات الخيرية وإمارات المناطق لتوزع على المحتاجين داخل المملكة.

أما الشكل الثاني فيوجه لمصانع التعبئة الخاصة لإعداده وتجهيزه للتصدير الخارجي الخاص للأفراد وفقاً لتعاقدات خاصة ليتجه إلى أسواق التجزئة بتلك الدول. ويبين الشكل (١) المسالك التسويقية المختلفة للتمور السابق استعراضها من واقع الدراسة الميدانية.

التحليل الاقتصادي للفروق التسويقية وتوزيع
 ريال المستهلك بعينة الدراسة:

يعتبر قياس المصروفات التسويقية(الفروق التسويقية) من الأهمية بمكان في مجال الدراسات

التسويقية بصفة عامة وفي مجال حاصلات الفاكهة بصفة خاصة والتي تتسم بالموسمية والقابلية للتلف وصعوبة حفظها لمدة طويلة، وتستهدف دراسة المصروفات أو الهوامش التسويقية بصفة عامة التعرف على مدى عدالة ما تحصل عليه الهيئات التسويقية المختلفة من سعر التجزئة مقابل ما تؤديه من خدمات تسويقية، ومدى ما يحققه الوسطاء من أرباح خلال المراحل التسويقية المختلفة وذلك مقابل ما يحصل عليه المنتج (المزارع)، وهو الأمر الذي يساعد على التعرف على نصيب كل منهم، وتقييم أداء الهيئات التسويقية مقابل ما يحصلون عليه من أرباح بما يؤدونه من خدمات تسويقية. ومن ثم تحسين العمليات التسويقية بما يُسهم في زيادة نصبيب المزارع، أو تخفيض سعر المستهلك أو كلاهما، الأمر الذي يؤدي إلى رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع بصفة عامة. والفروق أو الهوامش التسويقية هي عبارة عن الفرق بين الأسعار المدفوعة والأسعار المستلمة بواسطة الهيئات التسويقية المختلفة سواء في صورة مطلقه أو في صورة نسبية. والفرق السعرى المطلق عبارة عن الفرق في صورة مطلقة معبراً عنه بالريال للوحدة الوزنية من المنتج، أما الفرق المئوي فهو عبارة عن الفرق المطلق منسوباً لسعر البيع في كل مرحلة من مراحل تسويق السلعة.

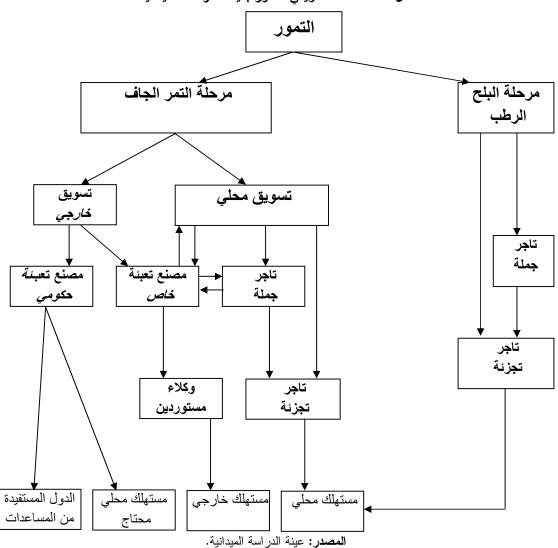
وتشير بيانات الجدول(٥) إلى أسعار المزارعين الأصناف التمور بعينة الدراسة الميدانية، حيث يرتفع السعر لأعلاه لصنف الخلاص لنحو ٣,٨٥ ريال للكيلو لمتوسط عينة الدراسة، ويُعزى ذلك لكونه من الأصناف المرغوبة لدى المستهلك والذي يزداد الطلب عليه سواء في الأسواق المحلية أو الخارجية، كما أنه من أكثر الأصناف المباعة عن طريق عقود وإتفاقيات تقوم بها كثير من الشركات العاملة في مجال التمور مع المزارعين. ويأتي في المرتبة الثانية صنف الشيشي بمتوسط سعر ٢,٥٠ ريال للكيلو بعينة الدراسة، ثم صنف الرزيز بمتوسط ٢,٥٠ ريال للكيلو بعينة الدراسة على الترتيب. وتلك الأصناف يقل عليها الطلب من

وجهة نظر المستهلك في مختلف الأسواق لانخفاض جودتها مقارنة بالصنف الخلاص، بالإضافة إلى زيادة المعروض منها بالأسواق لزراعتها في كثير من مناطق المملكة فضلاً عن وفرة إنتاجها.

والتجزئة أعلاها لصنف الخلاص بمتوسط ٤,٧٦، ٨,٠٠ ريال للكيلو على الترتيب، وتكون أدناها لصنف الرزيز بمتوسط ٢,٢٥، ٤,٠٠ ريال للكيلو بنفس يأتي صنف الخلاص بنسبة ١٩٫١% من سعر الجملة. الترتيب. وبحساب الفروق التسويقية على مستوى

الهيئات التسويقية المختلفة لأصناف التمور بعينة الدراسة الميدانية، يتضح بالنسبة على مستوى الجملة (منتج - جملة) تكون أعلاها لصنف الخلاص بمتوسط ٠,٩١ ريال للكيلو، يليه في المرتبة الثانية صنف وتكون أسعار الجملة والتجزئة لمتوسط عينة الشيشي بمتوسط ١٠,٧٥ ريال للكيلو، ثم يأتي بعد ذلك الدراسة لأصناف عينة الدراسة بنفس الترتيب، مع صنف الرزيز بمتوسط ٠,٥٠ ريال للكيلو على اختلاف الفروق التسويقية، حيث بلغت أسعار الجملة الترتيب. ويختلف الترتيب للفرق النسبي لتلك المرحلة، ليكون صنف الشيشي في المقدمة ويليه صنف الرزيز بنسبة ٢٣,١ %، ٢٢,٢ % على الترتيب، وبعد ذلك

شكل ١: المسلك التسويقي للتمور بعينة الدراسة الميدانية:



جدول ٥: الفروق التسويقية المطلقة والنسبية وتوزيع ريال المستهلك لأصناف التمور بعينة الدراسة

الرزيز	الشيشى	الخلاص	البند
			المستويات السعرية (ريال / كجم):
1,70	۲,٥٠	٣,٨٥	سعر المنتج (المزارع)
7,70	٣,٢٥	٤,٧٦	سعر الجملة
٤,٠٠	0,0.	۸,۰۰	سعر التجزئة
			الفروق أو الهوامش التسويقية:
•,0•	٠,٧٥	٠,٩١	منتج – جملة مطلق
77,77	۲٣, • <i>٨</i>	19,17	منتج – جملة نسبي
1,70	7,70	٣,٢٤	جملة – تجزئة مطلق
٤٣,٧٥	٤٠,٩١	٤٠,٥٠	جملة – تجزئة نسبي
7,70	٣,٠٠	٤,١٥	منتج – تجزئة مطلق
٥٢,٢٥	05,00	01,11	منتج – تجزئة نسبى
			توزيع ريال المستهلك (%):
٤٣,٧	٤٥,٥	٤٨,١	 % لنصيب المزارع (المنتج) من سعر التجزئة
17,0	۱۳,٦	۱۱,٤	% لنصيب تاجر الجملة
٤٣,٨	٤٠,٩	٤٠,٥	 % لنصيب تاجر التجزئة
١,٠٠	1,70	1,0.	التكاليف التسويقية
٤٤,٤	٤١,٧	٣٦,١	 التكاليف التسويقية للفرق المطلق منتج - تجزئة

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات عينة الدراسة الميدانية.

أما بالنسبة للفروق التسويقية على مستوى جملة — تجزئة فيكون الوضع مشابه تماماً لما سبق، ليكون الفرق المطلق في حده الأقصى لصنف الخلاص بمتوسط ٢,٢٥ ريال للكيلو، ويليه صنف الشيشي بمتوسط ٢,٢٥ ريال للكيلو، ويأتي بعد ذلك في الترتيب الأخير صنف الرزيز بمتوسط ١,٧٥ ريال للكيلو. ويختلف الفرق النسبي أيضاً ليكون في أعلى مستوياته بنسبة ٨,٣٤% لصنف الرزيز، ثم بنسبة متقاربة الصنفين الأخرين بنسبة ٩,٠٤% لصنف الشيشي، ثم الصنفين الأخرين بنسبة ٩,٠٤% لصنف الشيشي، ثم تتميز به أسواق التمور لتلك الأصناف من احتكار القلة، حيث يسيطر على تلك الأسواق عدد قليل من السماسرة وعدد قليل من المصنعين القائمين على التعبئة.

وبتوزيع ريال المستهلك على العاملين في المسلك التسويقي للتمور بعينة الدراسة تبين انخفاض نصيب المزارع من سعر التجزئة لأدنى مستوى له لصنف الزريز وهو أقل أصناف التمور جودة لنحو ٢٣٤%، ويرتفع لأعلى مستوى لصنف الخلاص وهو الأعلى جودة لنحو ٢٨٤%. كما حقق تاجر الجملة نسبة من سعر التجزئة بلغت أدنى مستوى لها لصنف الخلاص

حيث بلغت نحو ١١,٤%، وارتفعت لأعلى مستوى لصنف الشيشي لنحو ١٣,٦%. وبلغ نصيب تاجر التجزئة أدنى مستوى له لصنف الخلاص حيث بلغت نحو ٢٠,٥٥%، وارتفع لأعلى مستوى له لصنف الرزيز لنحو ٢٠,٥٤%.

هذا وتوضح بيانات الجدول(٥) ارتفاع الفروق التسويقية لأصناف التمور بعينة الدراسة بصفة عامة حيث تراوحت ما بين ٢,٣٥% كحد أعلى لصنف الرزيز، ١,٩٥% كحد أدنى لصنف الخلاص. وهو ما يعكس سيطرة القائمين على تسويق التمور على أسواق التمور وتحكمهم فيه، الأمر الذي يشير إلى انخفاض كفاءة النظام التسويقي الداخلي للتمور بعينة الدراسة الميدانية، نظراً لارتفاع ما يحصل عليه التجار من سعر التجزئة مقابل ما يقدمونه من خدمات تسويقية. حيث تتخفض قيمة التكاليف التسويقية التي تؤديها الهيئات التسويقية المختلفة مقابل ما يحصلوا عليه، وتتخفض نسبة التكاليف التسويقية للفرق المطلق منتج – تجزئة نسبة التكاليف التسويقية للفرق المطلق منتج – تجزئة وترتفع لأعلى مستوى لها لصنف الدزيز لنحو وترتفع لأعلى مستوى لها لصنف الرزيز لنحو

٦. الكفاءة التسويقية المصناف التمور بعينة الدراسة الميدانية:

يُقصد بالكفاءة التسويقية أو ما يُعرف بالكفاءة الاقتصادية للتسويق معظمة النسبة بين كل من ناتج النشاط التسويقي والذي يتمثل في إشباع المستهلك من السلع والخدمات، ومقدار مختلف الموارد المستخدمة في العملية التسويقية. ونظراً لعدم توفر البيانات عن التكاليف الإنتاجية فقد تم استخدام متغيرين من المتغيرات الاقتصادية لتقدير الكفاءة السعرية وهما الهامش التسويقي (الفرق بين سعر التجزئة وسعر المزرعة) والتكاليف التسويقية. لذا اعتمد البحث في قياسه للكفاءة التسويقية (السعرية) على أسعار كل من المنتجين وتجار الجملة وتجار التجزئة والتكاليف التسويقية لكل مرحلة من مراحل التسويق المختلفة. وعموماً فقد اتضح أن أسعار التجزئة هي دائماً أعلى من أسعار البيع بالجملة، وتختلف الهوامش التسويقية بالتأكيد ويمكن تفسير هذه الاختلافات من وجهات نظر عديدة، من بينها الاختلاف بين الأصناف في حاجتها إلى الخدمات التسويقية في مرحلة البيع بالتجزئة، وتبين أن تجار الجملة هم الأقل من حيث نصيبهم من الهوامش التسويقية، وهذه النتيجة تشير إلى أن تجارة التجزئة للتمور تُعد أكثر توجهاً إلى المزيد من الخدمات التسويقية مثل الفرز والتدريج والتعبئة والتغليفإلخ. وتم تحليل الكفاءة باستخدام منهجية مغلف البيانات Data Envelopment Analysis البيانات التمور بالمنطقة الشرقية، وتشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول (٦) إلى انخفاض الكفاءة التسويقية (السعرية) لأصناف التمور بعينة الدراسة وذلك على مستوى كل من المزارع وتاجر الجملة والتجزئة. حيث يتضح من الجدول أن الكفاءة التسويقية لصنف الخلاص هي الأعلى بين أصناف عينة الدراسة على مستوى كل من المزارع وتاجر الجملة والتجزئة، وذلك لكونه من الأصناف الممتازة التي يزداد الطلب عليها ويتم بيعه في الأسواق المختلفة من خلال صفقات واتفاقيات ما بين

المزارعين والموزعين (تاجر جملة أو تاجر تجزئة) وهو ما يؤدي لاستقرار أسعاره ومن ثم انخفاض الانتشار السعري وبالتالي زيادة الكفاءة التسويقية للصنف. ويأتي في المرتبة الثانية صنف الشيشيي وهو من الأصناف الأقل من حيث الجودة مقارنة بالخلاص، ويليهما صنف الرزيز على الترتيب. وذلك لكونه صنف التمور الذي يتم تسويقه من خلال مصنع الحكومة والذي يتم توزيعه كصادرات للحكومة السعودية في برنامج الأمم المتحدة.

مما سبق يتضح انخفاض الكفاءة التسويقية لكافة أصناف التمور بعينة الدراسة الميدانية، وربما يُعزى ذلك إلى ارتفاع الهوامش التسويقية لمراحل التسويق المختلفة والناتجة عن ارتفاع التكاليف التسويقية وأرباح الوسطاء، إذا أن نصيب الوسطاء يمثل جزءاً كبيراً مما يدفعه المستهلك على الرغم من أن عدد ونوع الخدمات التسويقية المقدمة من قبلهم تُعد في الغالب قليلة ومتواضعة. الأمر الذي يمكن اعتباره مؤشرا غير مقبول لمستوى الأداء التسويقي لأصناف التمور موضع الدراسة، وهذا يدل على أن عمليات التسويق لازالت بدائية وتفتقر إلى فنون التسويق الحديثة من حيث التجميع والنقل والتخزين وغيرها. فضلاً عن عدم وجود سياسة سعرية واضحة فهناك تباين واختلاف في مستوى الأسعار في سوق الجملة، وانخفاض أسعار البيع خلال أوقات ذروة الإنتاج بسبب عدم توافر المعلومات التسويقية الدقيقة.

٧. القياس الكمي للعوامل المؤثرة على الهامش التسويقي للتمور:

تعتبر تجارة الجملة حلقة الوصل بين المنتجين من جهة ومختلف تجار التجزئة من جهة أخرى، كما أن امتلاك تجار الجملة لكل من وسائل النقل والمخازن يمكنهم من نقل أو بيع منتج التمور لمصانع التمور أو لتجار التجزئة في الوقت المناسب وبالكميات اللازمة. وبتعامل تجار الجملة مع منتجي التمور فقط نقل تكاليف ومشاكل النقل لجهات عدة، كما أن هذا التعامل

يختصر الكثير من الإجراءات الإدارية المتعلقة ببيع المحصول. وهو ما أدى إلى أن يكون الهامش التسويقي قريب من سعر المنتج الذي يتقاضه المزارع في كثير من الأحيان. ويتأثر الهامش التسويقي بعده عوامل أهمها التكاليف التسويقية وسعر البيع في السوق (سعر الجملة) والكمية المباعة (المسوقة). وبدراسة العلاقة بين الهامش التسويقي والعوامل المؤثرة فيه وذلك بالنسبة لسوق الجملة لأصناف التمور بعينة الدراسة الميدانية، اتضح من الجدول (٧) أن تكاليف التسويق ذات تأثير على الهامش التسويقي لجميع أصناف التمور بالعينة، إلا أنه لم تثبت معنويتها الإحصائية إلا حالة التمر الخلاص. كما أنها ذات إشارة موجبة حيث أن تاجر الجملة يزيد الهامش التسويقي للمحافظة على مستوى أرباحه كلما زادت تكاليف التسويق. ووفقاً للتقديرات المتحصل عليها للصورة الخطية، فإن زيادة تكاليف التسويق بمقدار

ريال/كجم تؤدي إلى زيادة الهامش التسويقي بمقادير تصل لأعلى مستوياتها في صنف الخلاص بمقدار ٨٠, ريال كجم، ويأتي بعد ذلك أصناف كل من الرزيز والشيشي بمقدار ٨٠,٤، ٣٦، ريال/كجم لكل منهما على الترتيب. كما ثبتت معنوية تأثير سعر الجملة على الهامش التسويقي حالة الصنف الشيشي، فبزيادة سعر الجملة بمقدار ريال/كجم يزداد الهامش التسويقي لتمور الشيشي بمقدار ٧٠,٠ ريال/كجم، أما باقي المتغيرات فلم تثبت معنويتها الإحصائية.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الهامش التسويقي والعوامل المؤثرة فيه وذلك بالنسبة لسوق التجزئة لأصناف التمور موضع الدراسة، يشير الجدول(٨) إلى أن تكاليف التسويق ذات تأثير على الهامش التسويقي لجميع أصناف التمور بالعينة، إلا أنه لم تثبت معنويتها الإحصائية حالة التمر الخلاص.

جدول ٦: الكفاءة التسويقية (السعرية) لأصناف التمور بعينة الدراسة الميدانية

الرزيز	الشيشي	الخلاص	المستويات السعرية
٠,٥٦	٠,٦٥	٠,٧٥	سعر المزارع
٠,٣٩	٠,٥١	٠,٥٣	سعر الجملة
۰,۳٥	٠,٤٣	٠,٥٧	سعر التجزئة

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات عينة الدراسة الميدانية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA).

جدول ٧: نتائج التقدير الإحصائي للعلاقة بين الهامش التسويقي والعوامل المؤثرة فيه لسسعر الجملة لأصناف التمور بعينة الدراسة الميدانية

زیز	الر	بثنى	الشيد	<u> </u>	الخا
المعامل وقيمة ت المحسوبة	المتغير المستقل	 المعامل وقيمة ت المحسوبة	المتغير المستقل	المعامل وقيمة ت المحسوبة	المتغير المستقل
**(٣, ٤)	α	**(Y,0)	α	**(£,Y)	α
·,£A (1,0)	X_1	۰,۳٦ (۱,۲)	X_1	*,^. **(£,*)	X_1
.,.# (•,\/٣)	X_2	*, • V *(1,9)	X_2	· , · ٣– (· , 9)	X_2
- ·, · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	X_3	· , · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	X_3	·,···٦ (·,٩)	X_3
•,1•	R^2	٠,١٢	R^2	٠,٢٧	R ²
(١,٨)	F	(٢,٢)	F	**(0,0)	F

المصدر: جمعت وحسبت من خلال بيانات عينة الدراسة الميدانية.

المؤثرة فيه لسعر التجزئة لأصناف	التسويقي والعوامل	لاقة بين الهامش	. الإحصائي للعا	جدول ٨: نتائج التقدير
			سة الميدانية	التمور بعينة الدرا

زيز	الر	یشی	الشر	الخلاص		
المعامل وقيمية ت	المتغير المستقل	المعامل وقيمية ت	المتغير المستقل	المعامل وقيمية ت	المتغير المستقل	
المحسوبه		المحسوبة		المحسوبه		
・, ۲۲ー (・, 人)	α	・,ヾヾー (・,ヾ)	α	1,۲۲ー (۲, <i>۲</i>)	α	
**(٣,٣)	X_1	**(٣,٤)	X_1	(·, · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	X_1	
*(\\\ *(9\)	X_2	•,17° (1,£1)	X_2	**(£,77)	X_2	
**(٦,٢)	X_3	*, • \ \ **(\)	X_3	•,••) **(٣,•)	X_3	
٠,٦٨	R^2	٠,٦٨	R^2	٠,٥٤	\mathbb{R}^2	
**(٣٣,٢)	F	**(٣٢,٢)	F	**(1V,9)	F	

المصدر: جمعت وحسبت من خلال بيانات عينة الدراسة الميدانية.

كما أنها ذات إشارة موجبة حيث أن تاجر التجزئة يزيد الهامش التسويقي للمحافظة على مستوى أرباحه كلما زادت تكاليف التسويق. ووفقاً للتقديرات المتحصل عليها فإن زيادة تكاليف التسويق بمقدار ريال/كجم تؤدي إلى زيادة الهامش التسويقي بمقادير تصل لأعلى مستوياتها في صنف الرزيز بمقدار ٨١،٠ ريال/كجم، ويأتي بعد ذلك أصناف كل من الشيشي والخلاص بمقدار ٨١،٠، ٩٠،٠ ريال/كجم لكل منهما على الترتيب. كما بينت النتائج بنفس الجدول أن سعر التجزئة ذو تأثير طردي ومعنوي على الهامش التسويقي لجميع أصناف عينة الدراسة ما عدا صنف الشيشي فلم نشبت معنويته إحصائياً، وبالنسبة لمتغير الكمية المباعة فقد اتضح أنها ذات تأثير معنوي على الهامش التسويقي لجميع أصناف عينة الدراسة.

وجاءت الإشارة موجبة لجميع المتغيرات، ويعني ذلك أن زيادة سعر التجزئة تحقق لتاجر التجزئة زيادة في الهامش التسويقي، وتشير التقديرات المتحصل عليها للصورة الخطية أن زيادة سعر التجزئة ريال/كجم، تؤدي إلى زيادة الهامش التسويقي بنحو ١٠,١٦، ١٠,٠٠٠ لخصناف الخلاص

والشيشي والرزيز. وهذه النتائج تتفق والمنطق الاقتصادى.

٨. أهم مشاكل تسويق التمور والحلول المقترحة لها
 من وجهة نظر تجار التمور:

فيما يتعلق بالمشاكل التي تواجه تسويق التمور محليا ووفقاً لما أوضحته نتائج التحليل الإحصائي فقد تم تقسيمها إلى ما يلى:

أولاً: أهم المشاكل التي تواجه تسويق التمور من وجهة نظر مزارعي عينة الدراسة:

- استخدام الأساليب التقليدية في إتمام الخدمات التسويقية على مستوى المزرعة، وعدم توفر وسائل النقل المناسبة مما يؤدى إلى ارتفاع التكاليف التسويقية.
- عدم توفر الخدمات المساندة لمرحلة ما بعد الحصاد كمخازن التبريد اللازمة لحفظ التمور في مرحلة الرطب مما يؤدي ازيادة الفاقد من المنتج أثنا التسويق.
- ارتفاع نسبة الإصابة الحشرية للتمور المعبأة أثناء فترة تخزينها مما يقلل من جودتها ومن ثم انخفاض أسعارها السوقية.

- عدم إتباع الأساليب والطرق الصحيحة في جنى
 الثمار ببعض المزارع مما يؤدى إلى تلوث الثمار
 وتشوهها ومن ثم انخفاض سعرها المزرعى.
- لا تستوعب المصانع جزء كبير من الإنتاج المتزايد سنوياً، فضلاً عن عدم وجود صناعات تحويلية للتمور.
- عدم قدرة صغار المزارعين على القيام بعمليات ما
 بعد الحصاد (الفرز، التدريج، التعبئة، النقل، التخزين، ...)، يؤدي إلى عرض التمور بطريقة لا
 يرغبها المستهلك.
- الاستمرار في إنتاج أصناف رديئة غير مرغوبة للمستهلك تباع بأسعار متدنية.
- غياب المعلومات التسويقية لأغلب مزارعي النخيل سواء فيما يتعلق بالمستويات السعرية، أو حجم الطلب على الأصناف المختلفة للتمور، مما يجعل التسويق مغامرة اجتهادية.
- اتسام أسواق التمور بسيطرة قلة من التجار (احتكار قلة) مما يؤدى إلى تحكمهم في الأسعار، وانخفاض السعر المزرعى.
- عدم وجود نظام للتعاقدات السنوية المسبقة ما بين التجار والمزارعين مما يؤدى لتنبذب أسعار التمور.
 ثانياً: أهم مشاكل تسويق التمور من وجهة نظر تجار التمور:

أظهر الاستبيان أبرز المشكلات في مجال تسويق التمور من وجهة نظر التجار بالمنطقة الشرقية وتم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات رئيسة: مشكلات هيكلية، ومشكلات سلوكية، ومشكلات فنية. وقد تبين من نتائج التحليل الإحصائي أن المشكلات الفنية هي الأعلى تأثيراً في تسويق التمور بمتوسط وزن مئوي بلغ نحو تأثيراً في تلها المشكلات الهيكلية بمتوسط قدر بنحو 17,2%، تليها المشكلات الهيكلية بمتوسط قدر بنحو السلوكية بمتوسط قدر، ٥٣,٥%.

أ. المشكلات الهيكلية:

يوضح الجدول(٩) المشكلات الهيكلية التي تواجه القائمين على متاجر الجملة والتجزئة للتمور ومدى أهميتها ومنها توصلت الدراسة إلى ما يلى:

- احتلت مشكلة نقص العمالة الموسمية وظهور سوق سوداء لها الترتيب الأول من حيث الأهمية في المشاكل التي تواجه تجار التمور بمتوسط مرجح بلخت قيمته ٢,٢٠ ووزن مئوي ٣٣,٣%.
- يلي ذلك في الأهمية مشكلة ظهور قوة شرائية غير محلية لتمويل العمليات التسويقية للتمور، حيث جاءت في الترتيب الثاني لمجموعة المشاكل التي تواجه تجار التمور بمتوسط مرجح بلغت قيمته 7.۰۸ ووزن مئوى 7.۰۳%.
- أما مشكلة زيادة العرض من التمور فقد احتلت الترتيب الثالث من حيث الأهمية النسبية حيث حققت متوسط مرجح بلغت قيمته ٢,٠٤ ووزن مئوي ٢٨,٠
- وجاءت مشكلة غياب المواصفات ومعايير الجودة الواضحة للتمور في الترتيب الرابع لمجموعة المشاكل التي تواجه تجار التمور من حيث الأهمية بمتوسط مرجح قدره ١,٩٦ ووزن مئوي ٣٥٥٣%.
- أما مشكلة انخفاض الطلب على التمور لقلة الوعي بالقيمة الغذائية العالية للتمور وتغيير النمط الاستهلاكي للمستهلكين فقد جاءت في الترتيب الخامس من حيث الأهمية النسبية بمتوسط مرجح قدره ١,٩ ووزن مئوي ٣٣٣%.
- وجاءت مشكلة وجود نوع من الاحتكار سواء في سوق التمور أو في الخدمات التسويقية المقدمة في الترتيب السادس لمجموعة المشاكل التي تواجه تجار التمور من حيث الأهمية بمتوسط مرجح بلغت قيمته 1,۷۸ ووزن مئوي 99,۳%.

وجود نوع من الاحتكار سواء في سوق التمور أو في الخدمات التسويقية المقدمة

عدم كفاية مصانع معالجة وتعبئة التمور

نقص العمالة الموسمية وظهور سوق

غياب المو اصفات ومعايير الجودة

زيادة العرض من التمور

انخفاض الطلب على التمور

الواضحة للتمور

09.7

٧٣,٣

٤٨.٧

70.8

٦٨.٠

77,7

				•			<u> </u>
	الوزن	المتوسط		الاستجابة		العدد	
الترتي	المئوي %	المتوسط	غير مؤثرة	مؤثرة	مؤثرة جدا	والنسبة	المشكلات
٧	00,8	١,٦٦	۲۷,۰ ٥٤	14, • 77	1.,.	ع %	عدم وجود معلومات تسويقية كافية
۲	٦٩,٣	۲,٠٨	15,.	1 <i>A, •</i>	1 / , + 77	<u>۶</u> %	ظهور قوة شرائية غير محلية لتمويل العمليات التسويقية للتمور

جدول ٩: نتائج التحليل الإحصائي للمشكلات الهيكلية التي تواجه تجار التمور بعينة الدراسة الميدانية

۸,٠

17, .

17, .

۲ ٤

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات عينة الدراسة الميدانية لتجار التمور بالمنطقة الشرقية عام ٢٠١٨م.

 أما مشكلة عدم وجود معلومات تسويقية كافية فقد احتلت الترتيب قبل الأخير من حيث الأهمية النسبية بمتوسط مرجح بلغت قيمته ١,٦٦ ووزن مئوي ٥٥,٣%.

وأخيراً جاءت مشكلة عدم كفاية مصانع معالجة وتعبئة التمور في الترتيب الأخير بمتوسط مرجح بلغت قيمته ١,٤٦ ووزن مئوي ٤٨,٧.

ب. المشكلات السلوكية:

يوضح الجدول(١٠) المشكلات السلوكية التي تواجه القائمين على متاجر الجملة والتجزئة للتمور ومدى أهميتها ومنها تبين ما يلي:

- احتلت مشكلة نقص المعرفة بالطرق المثلى لتسويق التمور الترتيب الأول من حيث الأهمية لمجموعة المشاكل التي تواجه تجار التمور بمتوسط مرجح بلغت قيمته ١,٨٠ ووزن مئوي ٢٠٠٠%.
- يلي ذلك في الأهمية مشكلة نقص المعرفة بتمييز الجودة لأصناف التمور حيث حققت

الترتیب الثاني بمتوسط مرجح بلغت قیمته ۱,٦٢ ووزن مئوي ٤,٠%.

أما مشكلة نقص المعرفة بآليات تحديد أفضل الأسواق أو تحديد الأسعار للتمور فقد جاءت في الترتيب الأخير لمجموعة المشاكل التي تواجه تجار التمور بمتوسط مرجح بلغت قيمته ١,٤٢ ووزن مئوي ٧٣٠٪.

ت. المشكلات الفنية:

77,0

١٠,٠

٣٥,٠

٧٠

10,.

٣.

۲٠,٠

۲٠,٠

17, .

14,+

10,.

1,74

۲,۲.

1,27

1,97

۲,۰٤

1,9.

يوضح الجدول (١١) المشكلات الفنية التي تواجه القائمين على متاجر الجملة والتجزئة للتمور ومدى أهميتها ومنها تبين ما يلى:

• احتلت مشكلة عدم كفاية الخدمات التخزينية الترتيب الأول من حيث الأهمية لمجموعة المشاكل التي تواجه تجار التمور بمتوسط مرجح بلغت قيمته 7,٤٠ ووزن مئوي ٠,٠٨%.

	الوزن	المتوسط		الاستجابة		العدد -	
الترتيب	المئو ي %	المتوسط	غير مؤثرة	مؤثرة	مؤثرة ج داً	والنسبة	المشكلات
	٦٠,٠	١,٨٠	۲٥,٠	١٠,٠	10,.	ع	نقص المعرفة بالطرق المثلى
1	,.	1,/	٥,	۲.	٣.	%	لتسويق التمور
	٥٤,٠	۲۲.۱	۲٩,٠	11,+	١٠,٠	ع	نقص المعرفة بتمييز الجودة
1	02,1	1, 11	01	77	۲.	%	لأصناف التمور
	٤٧,٣	1,57	٣٥,٠	٩,٠	٦,٠	ع	نقص المعرفة بآليات تحديد أفضل
1	2 V , I	1,41	٧.	١٨	١٢	%	الأسواق أو الأسعار
_	٥٣,٥	١,٦١	_	_	_	_	المتوسط

جدول ١٠: نتائج التحليل الإحصائي للمشكلات السلوكية التي تواجه تجار التمور بعينة الدراسة الميدانية

حيث : الوزن النسبي: مؤثرة جداً (٣)، مؤثرة (٢)، غير مؤثرة (١)، المتوسط المرجح = (مؤثرة جداً (٣) + مؤثرة (٢) + غير مؤثرة (١) - 0 (١) - 0 ، الوزن المئوي = (المتوسط المرجح - 0) + 0 ، المؤرن المئوي = (المتوسط المرجح - 0) + 0 ، المؤرد

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات عينة الدراسة الميدانية لتجار التمور بالمنطقة الشرقية عام ٢٠١٨م.

- يلي ذلك في الأهمية مشكلة ارتفاع تكاليف الخدمات التسويقية المقدمة للتمور حيث جاءت في الترتيب الثاني بمتوسط مرجح بلغت قيمته ٢,٢٠ ووزن مئوى ٧٣,٣%.
- أما مشكلة انخفاض جودة الخدمات التسويقية المقدمة فقد جاءت في الترتيب الثالث من حيث الأهمية النسبية لمجموعة المشاكل التي تواجه تجار التمور بمتوسط مرجح بلغت قيمته ١,٩٢ ووزن مئوى ٩٤٤٠٠.
- وجاءت مشكلة عدم كفاية خدمات النقل والتوزيع للتمور في الترتيب الرابع من حيث الأهمية النسبية بمتوسط مرجح قدره ١,٨٤ ووزن مئوي ٣١١٣%.
- وجاءت مشكلة عدم كفاية خدمات التعبئة والتغليف للتمور في الترتيب الخامس من حيث الأهمية النسبية لمجموعة المشاكل التي تواجه تجار التمور بمتوسط مرجح بلغت قيمته ١,٧٢ ووزن مئوى ٣,٣٧٥%.
- أما مشكلة عدم كفاية خدمات الفرز والتدريج فقد
 جاءت في الترتيب الأخير من حيث الأهمية
 النسبية لمجموعة المشاكل التي تواجه تجار

التمور بمتوسط مرجح بلغت قيمته ١,٦٨ ووزن مئوي ٥٦.٠%.

ثالثاً: الحلول المقترحة لمشاكل تسويق التمور من وجهة نظر التجار بعينة الدراسة:

- إنشاء مجلس أعلى للنخيل والتمور يمثل المؤسسات الوطنية ذات الصلة بصياغة السياسات واللوائح والقوانين المنظمة لهذا القطاع.
- توفير عمالة موسمية للعمل في قطاع التمور وتنظيم عملها، وإنشاء حاضنات أعمال للشباب السعودي في مجال التمور تغطي الخدمات المقدمة للمزارعيين، والتسويق والتعبئة والمبيعات، والخدمات اللوجستية، والشحن والتخزين المبرد.
- تعزيز دور الجمعيات التعاونية الزراعية في تسويق التمور من خلال زيادة عدد المعني منها بالنخيل والتمور وزيادة مستوى الوعي بأهميتها للمزارعين.
- الاهتمام بتصنيع التمور والتوسع في الصناعات التحويلية وزيادة الطاقة الاستيعابية للمصانع.
- الاهتمام بالتقنيات التسويقية كالتجارة الإلكترونية والتصنيع وقواعد البيانات الخاصة بقطاع التمور.

الترتيب	الوزن المئو ي %	المتوسط المرجح	الاستجابة مؤثرة عير			العدد	المشكلات
			عير مؤثرة	مؤثرة	موبر د جداً	والنسبة	,
٤	٦١,٣	١,٨٤	74, .	۱۲,۰	10,.	ع	عدم كفاية خدمات النقل والتوزيع
			٤٦	۲ ٤	۳.	%	
٥	٥٧,٣	١,٧٢	۲٧,٠	١٠,٠	۱۳,٠	ع	عدم كفاية خدمات التعبئة والتغليف
			٤ ٥	۲.	77	%	
٦	٥٦,٠	١,٦٨	۲٤,٠	۱۸,۰	۸,٠	ع	عدم كفاية خدمات الفرز والتدريج للتمور
			٤٨	47	١٦	%	
٣	٦٤,٠	1,97	۲۱,۰	۱۲,۰	۱٧,٠	ع	انخفاض جودة الخدمات التسويقية المقدمة
			٤٢	۲ ٤	٣٤	%	
۲	٧٣,٣	۲,۲۰	1 . , .	۲٠,٠	۲٠,٠	ع	ارتفاع تكاليف الخدمات التسويقية المقدمة
			۲.	٤٠	٤٠	%	
١	۸٠,٠	۲, ٤٠	٥,٠	۲٠,٠	۲٥,٠	ع	عدم كفاية الخدمات التخزينية
			١.	٤.	٥,	%	
	٧٢.١	۲.۱٦	_	_	_	-	المته سط

جدول ١١: نتائج التحليل الإحصائي للمشكلات الفنية التي تواجه تجار التمور بعينة الدراسة الميدانية

حيث :الوزن النسبي: مؤثرة جداً (٣)، مؤثرة (٢)، غير مؤثرة (١)، المتوسط المرجح = (مؤثرة جداً (٣) + مؤثرة (٢) + غير مؤثرة (١))/ ٥٠ الوزن المئوي = (المتوسط المرجح /٣) * ١٠٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات عينة الدراسة الميدانية لتجار التمور بالمنطقة الشرقية عام ٢٠١٨م.

التوصيات

في ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج يمكن التوصية بما يلى:

- إعادة النظر في صرف إعانات إنتاج التمور عموماً وقصر ذلك على الأصناف الجيدة والمرغوبة من المستهلكين.
- دراسة إمكانية زيادة الطاقة الاستيعابية للمصانع القائمة، ودعم وتشجيع مصانع التمور التي تقوم بصناعات تحويلية لاستغلال الفائض من التمور وإحلالها محل المواد الغذائية السكرية التي يتم استير ادها.
- تفعيل دور التكامل التسويقي من خلال إيجاد شراكة
 بين المزارعين والمصانع الأهلية لتقوية العلاقات
 بينهما.
- بناء القدرات البشرية الوطنية وتأهيل الأيدي العاملة من خلال تقديم دورات متخصصة للشباب السعودي لتولي المهام التنفيذية للأعمال الزراعية والخدمات التسويقية للتمور.

إيجاد برامج توعية إرشادية عن القيمة الغذائية للتمور لتثقيف ورفع درجة وعي المستهلك.

 اتباع نظام للتعاقدات السنوية المسبقة ما بين التجار والمزارعين مما يؤدى لعدم تذبذب أسعار التمور.

المراجع

أحمد بن محمد العبد القادر، سفر بن حسين القحطاني، صبحي بن محمد إسماعيل (دكاترة)، تسويق التمور في المملكة العربية السعودية: المشكلات والحلول، مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، ٢٠١٦م.

أسماء محمد باهرمز (دكتورة)، تحليل مغلف البيانات – استخدام البرمجة الخطية في قياس الكفاءة النسبية للوحدات الإدارية، الإدارة العامة، ٣٦ ع ٢ ص ص ص ١٩٩٦ م.

خالد بن سعد بن عبدالعزيز الحسيني، الطلب المحلى والخارجي على التمور السعودية، رساله ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية العلوم الزراعية والأغنية، جامعة الملك فيصل، ٢٠٠٠م.

وزارة البيئة والمياه والزراعة، وكالة الوزارة لشئون الأبحاث والتنمية الزراعية، إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء، الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد السابع والعشرون، ١٠١٤م.

Cochran, "Sampling Techniques". Second Edition, John Wiley & Sons, Inc. New York, 1963.

Johnston, J. "Econometric Methods" Second edition-Mc Grew, Hill Book Company, New York, 1972.

Kmenta, Jan. Elements of Econometrics. Macmillan Pub. Company Inc. New York, 1971. www.FAO.com عبد العزيز بن محمد الشعيبي (دكتور)، محمد سيد شحاتة(دكتور)، دراسة اقتصادية لتسويق بعض أصناف التمور بالمملكة العربية السعودية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، مارس ٢٠٠٩م.

فهيد عبدالله القحطاني، التحليل الاقتصادي للعوامل المؤثرة على تسويق التمور في منطقة الرياض، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية علوم الأغذية والزراعة، جامعة الملك سعود، ٢٠٠٦م.

محمد سعيد مكى، وآخرون (دكاترة)، دراسة تحليلية للتسويق الداخلي للتمور ومنتجاتها في المملكة العربية السعودية والأنماط التسويقية السائدة في بيعها ومقترحات تحسين كفاءتها التسويقية، ندوة النخيل الثالثة بالمملكة العربية السعودية، مركز أبحاث النخيل والتمور، جامعة الملك فيصل،١٧١-٢٠ يناير ١٩٩٣م.

An Analytical Study by the Marketing of Types of Dates in the Eastern Region of Saudi Arabia

Momtaz Nagy M. El-sebaei 1,2, Hisham Ahmad Al-soliman 1

- ¹Agribusiness & Consumer Sciences Dep., Collage of Agricultural sciences & food, king Faisal University, Saudi Arabia.
- ²Agricultural Economics Dep., Faculty of Agriculture, Ain Shams University, Shobra El-Khema, Cairo, Egypt.

ABSTRACT

The marketing of dates in Saudi Arabia is facing many problems and obstacles that have adversely affected the efficiency of local date markets, The objective of the research is to assess the marketing efficiency of the dates, And appreciation of the most important factors affecting the marketing margin of the most important varieties dates in the Eastern region, Khalas, Shaishee and Ruzeiz. The study was based on preliminary data of a random sample of 100 farmers and 50 traders from Al-Ahsa and Dammam in the Eastern region. The results of the study showed that dates are marketed in two phases, the wet dates, and the dry date phase by 5%, 95% of the volume of fruits on trees, respectively. Wet dates are marketed locally to wholesalers, The dry dates are marketed locally in two ways, the first without any marketing services to the wholesalers of the farm, or wholesale markets, which is the most common, And secondly after Procedure the marketing services of sorting, grading and filling by private factories to be marketed to wholesalers or retailers

The Results showed that the share of farms from the retail price to the lowest level of the Ruzeiz is 43.7%, and the highest level of Khalas is 48.1%. Reflecting the dominance of date marketers and the lower share of Farmer from retail prices. The results showed a decrease in the marketing efficiency of date varieties in the sample of the study, which reached the highest level of Khalas (75%) at the level of the farmer, as it is one of the excellent items that are increasing demand and are sold in different markets through deals and agreements between farmers and distributors.

The most important factors affecting the marketing margin of date that the marketing costs have a significant effect on the marketing margin of Khalas dates, and that the wholesale price has a significant effect on Shaishee dates, at the wholesale level. But At the retail level, the marketing margin is affected by both the marketing costs, the quantity sold and the retail price. The results showed that the technical problems were the most influential in marketing dates with an average weight of 72.1%, followed by structural problems with an average of about 62.4%. Behavioral problems were the last with an average of 53.5%.

Key wards: Relative efficiency, Marketing margin, Marketing services, Data envelopment analysis, Marketing costs.